

## الواقع الزراعي في قضاء أبي الخصيب للفترة ما بين (1979 - 2012) دراسة مقارنة في الجغرافية الزراعية

الأستاذ المساعد الدكتور  
نصر عبد السجاد الموسوي

### المقدمة: Introduction

تأخذ هذه الدراسة في أولوياتها مسألتَي البعد الزمني (time) والبعد المكاني (spatial). إذ يتمثل الأول بدراسة الواقع الزراعي في القضاء قبل الحرب العراقية الإيرانية عام (1980-1988). وانعكاس ذلك على ما آلت إليه النتائج المترتبة عن تلك الحرب وآثارها على الزراعة في الفترة اللاحقة بعد نهاية الحرب عام (1988) ومقارنة تلك النتائج بما آلت إليه بعد سقوط النظام البائد عام 2003 ولغاية الوقت الحاضر لعام 2012.

أما البعد المكاني والذي تمثله الحدود الجغرافية والفلكية والإدارية لمنطقة الدراسة. إذ يقع القضاء ضمن نطاق الإقليم الشرقي من محافظة البصرة (\*) الذي تعد تكويناته الجيولوجية جزءاً من تكوينات السهل الرسوبي من العراق، الذي تكوّن من ترسبات نهري دجلة والفرات وشط العرب ونهر الكارون خلال الزمن الجيولوجي الرابع الذي بدأ منذ (2) مليون سنة والذي يشمل عصر البلايوسين (Pleistocene) وعصر الهولوسين (Holocene) أي العصر الحديث. والذي يتمثل الأخير في تكوينات (الحمار) التي يتراوح سمكها بين (20 - 4) m ويعتقد أن هذا العصر بدأ منذ (15 - 10) ألف سنة. إذ ساد الجفاف وتدهورت المنظومة النهرية التي كانت سائدة في العصر السابق ( / 1960 - P.39 Buring).

لقد أدى تعاقب الأزمنة الجيولوجية على أرض العراق إلى حصول حركات رافعة وأخرى هابطة التي تمثلت في أقسام العراق الجنوبية والوسطى المتمثلة بالسهل الرسوبي التي لا زالت عمليات الهبوط فيها مستمرة نتيجة لعمليات التعرية من الجبال المحيطة بالسهل التي تلقي برواسبها في هذا المنخفض فضلاً عن ترسبات أنهار دجلة والفرات وشط العرب والكارون التي تضيف هي الأخرى إرساباتها إلى تكوينات السهل الرسوبي (نصر / 2005 - P. 14).

أما الحدود الفلكية لمنطقة الدراسة فإنها تقع ضمن القسم الجنوبي الشرقي من محافظة البصرة بين دائرتي عرض (30.15° - 30.30°) شمالاً وقوسي طول (47.45° - 48.22°) شرقاً. وبالنسبة للحدود الإدارية فمن الشمال يحدها قضاء البصرة ومن الجنوب قضاء الفاو ويشكل مجرى نهر شط العرب الحدود الشرقية ومن الغرب قضاء الزبير (أنظر شكل: (1)). تبلغ مساحة القضاء (1152 km<sup>2</sup>) وتشكل نسبة مقدارها (6 %) من مساحة محافظة البصرة البالغة (19070 km<sup>2</sup>). وتتوزع هذه المساحة على (81) مقاطعة يقع منها (62) مقاطعة ضمن مركز القضاء و (19) مقاطعة ضمن ناحية السيبة (أنظر شكل (2) وجدول (1)). إذ تمتد حدود مركز القضاء من نهر الخورة شمالاً حتى نهر أبو فلوس جنوباً، وتبلغ مساحتها (300 km<sup>2</sup>). وتبدأ حدود ناحية السيبة من نهر أبو فلوس شمالاً حتى نهاية خرم شهلة الدويب جنوباً وبمساحة تبلغ (852 km<sup>2</sup>). (ابنسام / 2002 - P.6).

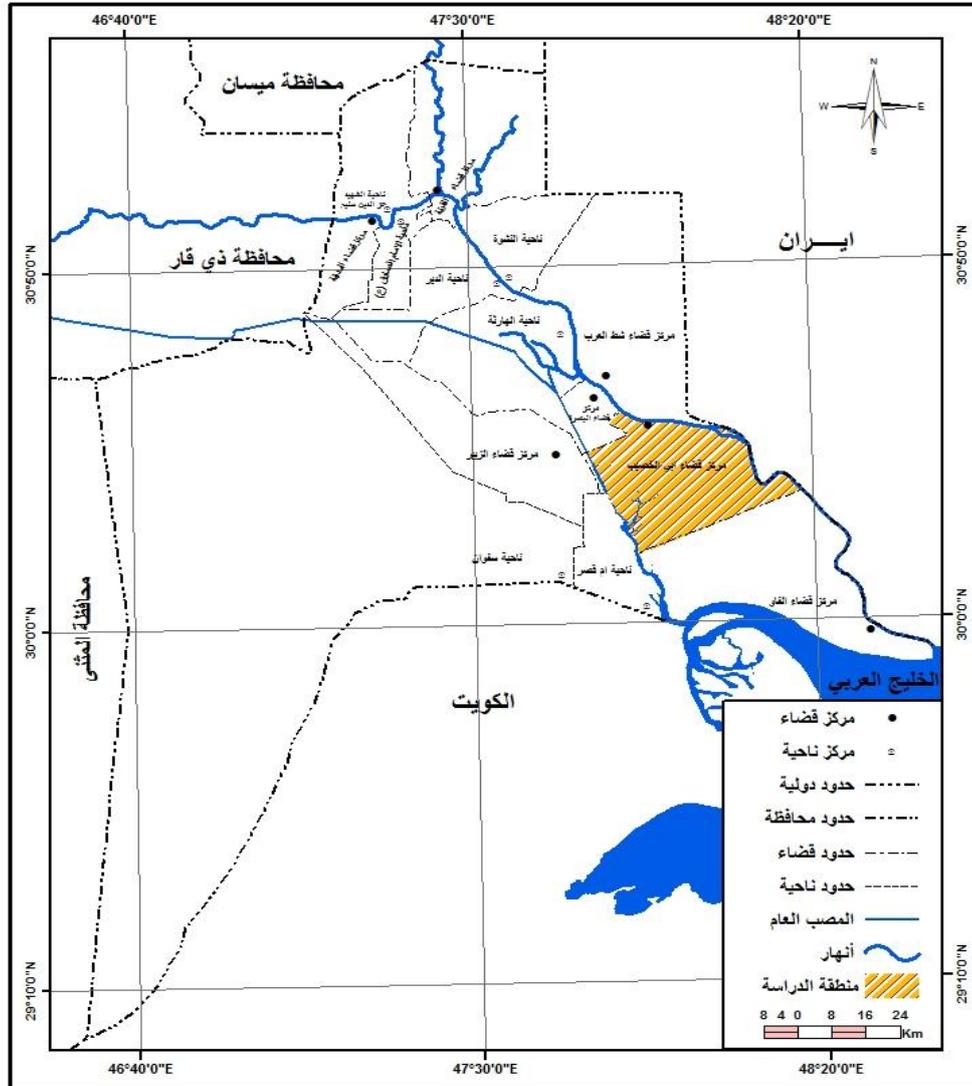
تفترض الدراسة وجود آثاراً سلبية تمخضت عنها العديد من المشاكل الزراعية المتمثلة في تدهور التربة وتدني الإنتاج الزراعي وتقلص المساحات المزروعة.

أن مشكلة الدراسة يمكن تحديدها من خلال السؤال الآتي: -

هل أن الحرب العراقية الإيرانية والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت بعد عام 2003 قد أثرت على مستويات الإنتاج الزراعي في المنطقة؟

ولكي نحقق الإجابة عن هذا التساؤل لابد لنا من إلقاء الضوء على الواقع الزراعي قبل وبعد العمليات الحربية وما نجمت عنها من آثار سلبية ثم وضع المعالجات الموضوعية للنهوض بهذا الواقع وإعادة القضاء إلى مكانته الأولى زراعياً.

لقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها مبدأ الدراسة الميدانية معززة وموثقة ذلك من خلال المراجعات للدوائر ذات العلاقة في القضاء والمحافظة، فضلاً عن اعتماد المنهج الكمي والتحليل العملي للوصول إلى النتائج المطلوبة.

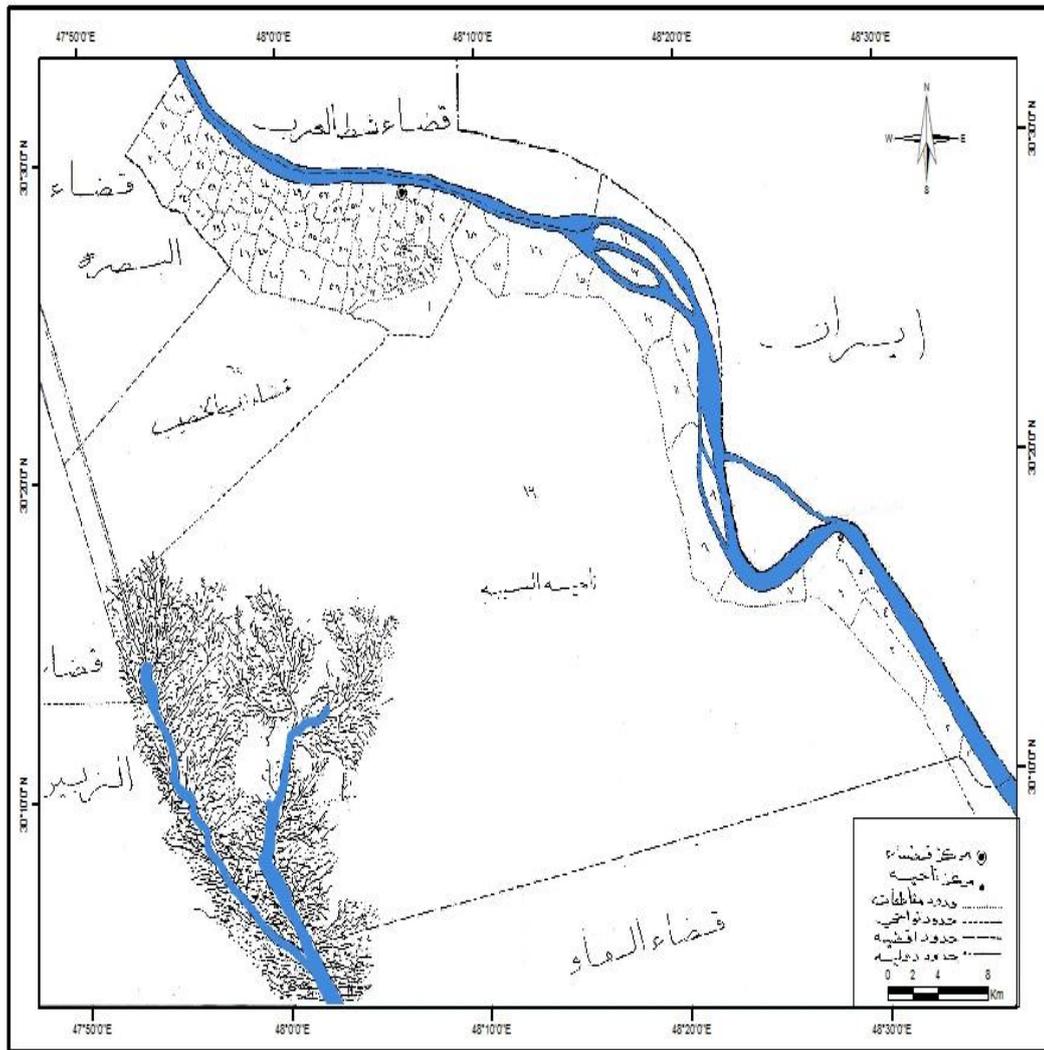


شكل (1)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمحافظة البصرة

المصدر: تم رسم الشكل (بتصرف) بالاعتماد على:

روى عبد الكريم شاكر الحسين، التحليل الجغرافي لطرائق صيانة ترب الاقليم الشرقي من محافظة البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2011، P.6



شكل (2)

التوزيع الجغرافي للمقاطع الزراعية في قضاء أبي الخصيب

المصدر: تم رسم الخريطة من قبل الباحث (بتصرف) بالاعتماد على:

ابتسام كاطع اللامي، تحليل جغرافي للامكانات الزراعية في قضاء أبي الخصيب وآفاقه المستقبلية، كلية التربية، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2002، P.8

جدول (1)  
(( المقاطعات الزراعية ومساحتها (دونم) في قضاء أبي الخصيب ))

المساحة (دونم)	رقم المقاطعة واسمها	المساحة (دونم)	رقم المقاطعة واسمها	المساحة (دونم)	رقم المقاطعة واسمها	الوحدة الإدارية
563	42- مهبجران وبلد سلامة	307	21- مشجيجة	3437	1- القطعة	
398	43- فجعة النعمة	315	22- بلد سلطان	1369	2- جبكور	
416	44- يوسفان	203	23- البريم	308	3- باب سليمان	
697	45- حمدان البلد	63	24- قصبة باب ميدان	36	4- قصبة باب سليمان	
997	46- كوت جفال والبز	46	25- قصبة الحوطة والنزلة	224	5- باب دباغ	
929	47- الجديدة وحمدان والمعاريف	27	26- قصبة بلد سلطان الغربية	169	6- باب العريض	
852	48- كوت الصلحي وكوت سرحان	432	27- قصبة أبو خفيف	1348	7- نهر خوز	
562	49- محبلة القداغ	20	28- قصبة بلد سلطان الشرقية	559	8- أبو مغيرة	
561	50- الحمزة الفوق	674	29- البراضعية	52	9- ققطرة	
682	51- بلد نجدوي والرومية	650	30- ملاوي لجم	326	10- باب طويل	
443	52- محبلة الصكاروة	1430	31- المطيحة	52	11- قصبة باب طويل والققطرة	
516	53- الصنكر	545	32- فريج الصخر وكوت الضامي	253	12- المقتية وهور السعدون	
557	54- السبيلات الغربية	745	33- عوسيان	228	13- الظاهرية	
515	55- الحمزة	627	34- أم النجاج	1003	14- السراجي وميدان	
375	56- السبيلات الشرقية	508	35- خريبط وكوت النصر	222	15- الحوطة	
518	57- النزلة	817	36- عبداليلو البوسلال	183	16- بلد	
620	58- كوت الفريج	444	37- فجعة العرب	119	17- بساتين الحوطة والنزلة	
1343	59- كوت الحمداني	562	38- البهارية وبلد الياس	164	18- باب رمالة	
756	60- العوجة	674	39- البريدية وبلد السيد	336	19- باب ميدان والسراجي	
1918	61- طلاع الحمزة	365	40- طرة حرب والكرية	388	20- شيخ ابراهيم	
80658	62- أراضي السباغ	288	41- بلد محزم			
1376	13- الرميلات أم الجباني	2181	7- سيحان	602	1- شهلة الدوب	
2618	14- أم الرصاص وأم الخصاصيف	1014	8- شهلة القطعة	1816	2- الدوب	
899	15- كاوس	4287	9- القطعة	2694	3- المحبلة	
4718	16- البجانيمو البجان	1425	10- شهلة المطوعة	2048	4- الزبانية	
2688	17- القياض	3048	11- المطوعة	1641	5- الشهلة البحرية	
349	18- العامية	3748	12- كوت الزين	3227	6- السبية	
30974	19- أراضي السباغ					

المصدر : - ابتسام كاظم جعفري للإمكانات الزراعية في قضاء أبي الخصيب وأفاقه المستقبلية ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، P. 7. 2002

لذا سنتناول الدراسة بشكل تفصيلي الواقع الزراعي قبل بدء العمليات العسكرية للحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988). ثم دراسة ذات الواقع للقضاء بعد فترة نهاية العمليات الحربية وما أعقبها من أحداث بعد عام 2003 ولغاية عام (2012). وذلك من خلال مقارنة الواقع الزراعي لتلك الفترتين من حيث حجم المساحات المزروعة وأنماط المحاصيل الزراعية ومعرفة معدلات التغيير. ثم دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه إعادة تأهيل الأراضي الزراعية ووضع السبل الكفيلة بمعالجتها من أجل النهوض بالواقع الزراعي.

## الواقع الزراعي في منطقة الدراسة قبل بدء العمليات العسكرية (1979).

نظراً لتوفر الإمكانيات الزراعية المتمثلة في التربة الخصبة والمناخ الملائم ووفرة مياه الري، إذ تضافرت هذه العوامل وغيرها على جعله منطقة زراعية مهمة في زراعة محاصيل البستنة ولا سيما النخيل، لذا سنتناول دراسة هذا الواقع وفقاً للآتي: -

### أولاً - مساحة الأراضي الزراعية

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بلغت في عام (1979)، (76617) دونم لتشكل بذلك نسبة مقدارها (60,1 %) من إجمالي مساحة القضاء الكلية والبالغة (460800) دونم. أما المساحة المزروعة فعلاً في القضاء فقد بلغت (44121) دونم للموسم الزراعي (1978 – 1979) ولتشكل نسبة مقدارها (57,5 %) من المساحة الصالحة للزراعة. إذ بلغت مساحة الأراضي المستثمرة زراعياً في مركز القضاء (23942) دونم أي بنسبة (31,2 %) من مجموع المساحة الصالحة للزراعة. في حين بلغت مساحة الأراضي المستثمرة زراعياً في ناحية السبية (20179) دونم أي بنسبة (26,3 %) من ذات المساحة الصالحة للزراعة في القضاء وللموسم نفسه.

## جدول (2)

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمستثمرة زراعياً والأراضي الغير صالحة للزراعة في قضاء أبي الخصيب للموسم الزراعي (1979 - 1978)

الوحدة الإدارية	المساحة الكلية (دونم)	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المساحة المستثمرة زراعياً (دونم)	المساحة الغير صالحة للزراعة (دونم)
مركز القضاء	120000	34338	23942	85662
ناحية السبية	340800	42279	20179	298521
المجموع	460800	76617	44121	384183

المصدر: - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: -

1- ابتسام كاطع خاجي اللامي، تحليل جغرافي للإمكانات الزراعية في قضاء أبي الخصيب وآفاقه المستقبلية، كلية التربية، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2002. p.98.

(\* تم استخراج المساحة الغير صالحة للزراعة وفق الآتي: -

(المساحة الكلية - المساحة الصالحة للزراعة = المساحة الغير صالحة للزراعة)

بعد أن أظهرت لنا بيانات الجدول (2) حجم المساحات الكلية أو الصالحة للزراعة سواء كانت منها المستثمرة زراعياً أو الغير صالحة للزراعة. لذا يتوجب علينا معرفة حجم التطور أو التدهور الذي تعرضت له تلك المساحات ونوعية المحاصيل الزراعية المشغولة فيها بدءاً من العام 1979 ولغاية الموسم الزراعي للعام 2012.

**ثانياً: - أنماط المحاصيل الزراعية: -****A- النخيل: -**

لقد كانت منطقة الدراسة ذات أهمية كبيرة من الناحية الزراعية لمختلف المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها أشجار نخيل التمر.

إذ تشير بيانات الجدول (3) أن أعداد أشجار النخيل قد بلغت في العام (1979) ما مقداره (2,000,000 مليون نخلة) ولمختلف الأنواع وبكميات إنتاجية بلغت (750,000 ألف طن)، إذ شغلت مساحة مقدارها (40,000 ألف دونم) من أصل المساحة الصالحة والمخصصة لزراعة أشجار النخيل والبالغة (60,000 ألف دونم). أنظر الشكل (3).

ولو قارنا بين أعداد أشجار النخيل في المحافظة لذات العام (1979) والبالغة (6,545,692 مليون نخلة) (أنظر جدول (4) والشكل (4)). نجد أن القضاء يشكل نسبة مقدارها (30,55%)، وتشغل مساحة مقدارها (161,860 ألف دونم) يشكل القضاء نسبة مقدارها (24,71) من إجمالي مساحة المحافظة المشغولة بزراعة النخيل، وهذا يعني الفترة التي سبقت قيام الحرب العراقية الإيرانية عام 1980. إذ شهدت منطقة الدراسة خلال هذه الفترة نشاطاً كبيراً للعمليات العسكرية لكونها أصبحت ساحة دارت عليها العديد من المعارك، الأمر الذي أدى إلى هجرة العديد من الفلاحين وأصحاب الأراضي إلى أفضية أخرى ضمن المحافظة أو النزوح إلى محافظات أخرى. ناهيك ما كان يتطلب الأمر من القطعات العسكرية لإيجاد ما يسمى عسكرياً (بساحات رمي مفتوحة) من إزالة كافة الأشجار التي تعيق عملية الرؤيا للمقاتلين وتجريف التربة لعمل السواتر والخنادق القتالية للجنود أو الآليات العسكرية، فضلاً عن إغلاق كافة القنوات الإروائية التي تتغذى من نهر شط العرب وتروي البساتين في المنطقة.

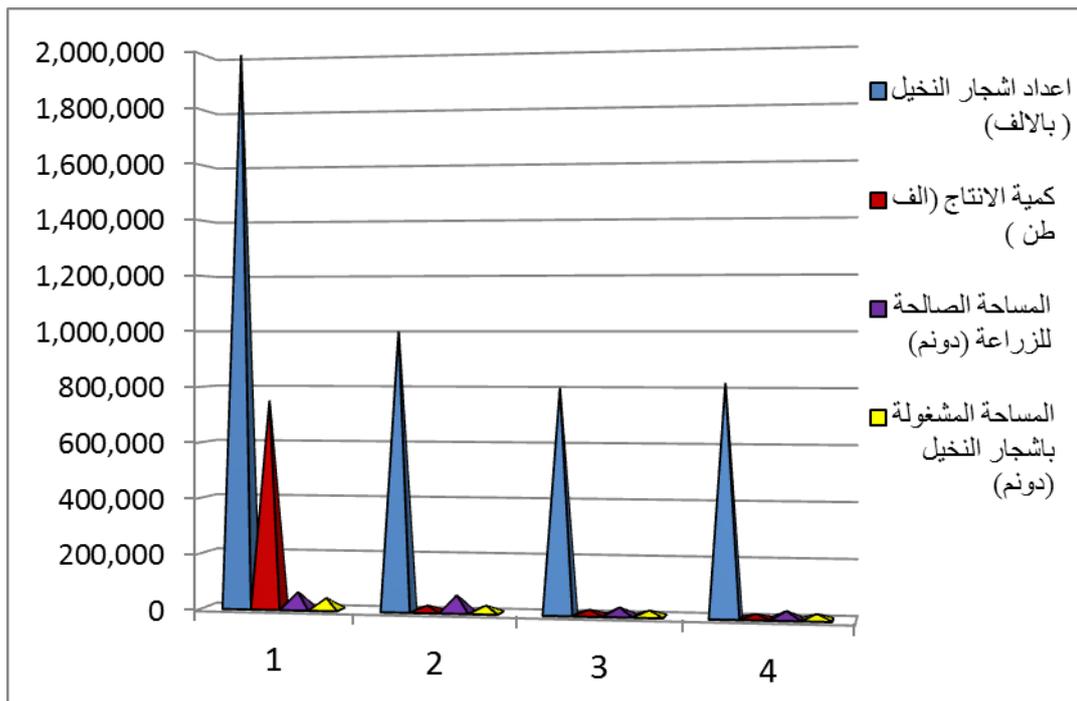
## جدول (3)

أعداد أشجار النخيل والمساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة بالنخيل وكميات الإنتاج في قضاء أبي الخصيب للفترة من (1979 - 2012)

السنة	أعداد أشجار النخيل (بالألف)	كمية الإنتاج (ألف طن)	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المساحة المشغولة بأشجار النخيل
-------	-----------------------------	-----------------------	--------------------------------	--------------------------------

(ألف دونم)				
40.000	60.000	750.000	2000.000	1979
25.000	60.000	21.000	1000.000	2000
20.000	28.000	18.000	800.000	2010
20.000	28.000	15.000	820.000	2012

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: -  
مديرية زراعة البصرة، شعبة زراعة أبي الخصيب، بيانات رقمية (غير منشورة)، 2013.



شكل (3)

اعداد اشجار النخيل والمساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة بالنخيل وكميات الانتاج في قضاء ابي الخصيب

المصدر: تم رسم الشكل البياني بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

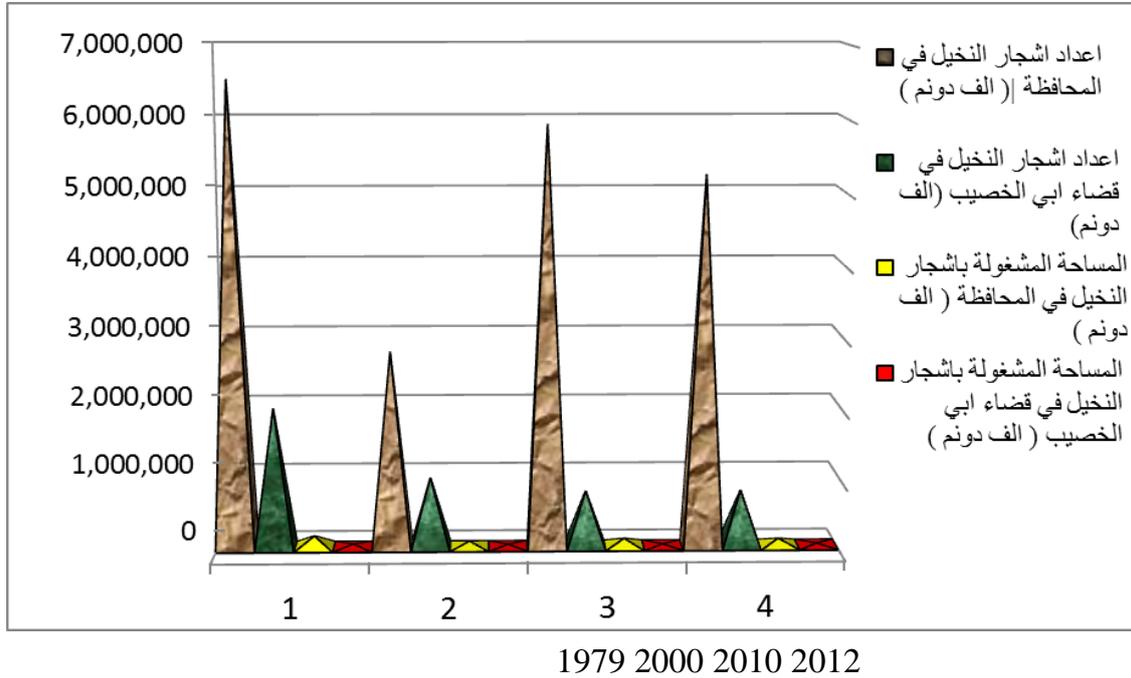
#### جدول (4)

أعداد أشجار النخيل والمساحات المزروعة بالنخيل في محافظة البصرة مقارنة مع قضاء أبي الخصيب للفترة من (1979 - 2012)

السنة	أعداد أشجار النخيل (بالآلف)	المساحة المشغولة بأشجار النخيل (ألف دونم)	النسبة المئوية لأعداد النخيل (*) (قضاء/محافظة) %	النسبة المئوية للمساحة المشغولة (قضاء/محافظة) %
1979	6.545.692	161.860	30.55	24.71
2000	2.795.000	75.000	35.78	33.33
2010	5.936.746	105.975	1.35	18.87
2012	5.256.175	96.486	15.60	20.73

(\*) تم استخراج النسب المئوية لأعداد أشجار النخيل والمساحات المزروعة بالنخيل في قضاء أبي الخصيب بالاعتماد على الجدول (3)

المصدر: - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: -  
مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، الخطة الزراعية لمديرية زراعة البصرة، بيانات (غير منشورة)،  
2013.



شكل (4)

اعداد اشجار النخيل والمساحات المزروعة مقارنة بين المحافظة والقضاء

المصدر: تم رسم الشكل البياني بالاعتماد على بيانات الجداول (3 & 4)

وبعد نهاية الحرب العراقية - الإيرانية في (1988 / 8 / 8) وانسحاب القطعات العسكرية إلى مواقعها خارج المدن، لم تقوم الدولة في حينها (أيام النظام البائد) إلى تهيئة مستلزمات عودة المهجرين وتوفير متطلبات العيش الرغيد لهم وإعادة اعمار ما دمرته الحرب، بل اعتمد البعض من المزارعين على إمكاناتهم الذاتية في إعادة الحياة لتلك الأراضي ولكن على نطاق ضيق ومحدود جداً. لأن الدمار الذي أصاب أراضيهم دماراً شاملاً ويحتاج إلى إمكانات الدولة وليس الأفراد، لا سيما وأن البعض من المزارعين لم يعودوا أصلاً إلى مناطقهم إذ توفرت لهم فرص العيش في المناطق التي هاجروا إليها. لذلك نلاحظ أن أعداد أشجار النخيل والمساحات المزروعة أو الصالحة للزراعة أخذت بالتناقص سنة بعد أخرى. إذ أوضحت نتائج الجدول (3) أن أعداد أشجار النخيل في عام (2000) قد بلغت (1000,000 مليون) نخلة وبكمية إنتاج (21000 طن) وشغلت مساحة مقدارها (25,000) دونم ولو قارنا أعداد النخيل في القضاء مع أعدادها في المحافظة لذات العام (2000) (أنظر الجدول (4) نجدها تشكل نسبة مقدارها (35,78%) في حين شكلت المساحة المشغولة بأشجار النخيل في القضاء نسبة إلى المحافظة مقدارها (33,33%) للعام نفسه. ولو أمعنا النظر في معطيات الجدول (4) والشكل (4) لوجدنا أن أعداد أشجار النخيل في المحافظة للعام (2000) لم تبلغ سوى (2,795,000 نخلة) وبمساحة بلغت (75,000) دونم) وهذا يعني أن القضاء قد أضر نسبة أكبر من الأعداد والمساحات المشغولة. ولكن في حقيقة الأمر أن ذلك يعد انخفاضاً كبيراً بالنسبة للقضاء. إذ أن أعداد النخيل والمساحة المشغولة وكميات الإنتاج قد انخفضت في العام (2000) مقارنة بما كانت عليه في عام (1979) (أنظر جدول (3)). ولكن هذه الزيادة التي سجلها القضاء ومقارنة بالمحافظة ما هي إلا نتيجة لتقلص المساحات وأعداد النخيل وكميات الإنتاج التي شهدتها عموم المحافظة (أنظر الشكل (4)).

وفي العام (2010) أي بعد سقوط النظام البائد عام (2003) ومرور (7 سنوات) لم يكن الحال بالأفضل إذ تقلصت أعداد النخيل في القضاء وبلغت (800,000 نخلة) وشغلت مساحة مقدارها (20,000 دونم) وانخفضت كميات الإنتاج إلى (18,000 طن)، أنظر جدول (3).  
وعند مقارنة أشجار النخيل والمساحات المشغولة وكميات الإنتاج بالمحافظة ولذات العام (2010) نجد أن أعداد أشجار النخيل في القضاء قد شكلت نسبة مقدارها (1,35 %) في حين بلغت نسبة المساحة المشغولة بالنخيل (18.87 %). أنظر جدول (4).  
أما في العام (2012) وهو العام الذي اختتمنا به البعد الزمني لمنطقة الدراسة فهو ليس أحسن حالاً من الأعوام التي سبقتة، إذ نلاحظ أن أعداد أشجار النخيل قد بلغت (820,000 نخلة) وشغلت ذات المساحة للأعوام السابقة والبالغة (20,000 دونم). فيما انخفضت كميات الإنتاج إلى (15,000 طن).  
فبالرغم من وجود زيادة نسبية في أعداد أشجار النخيل بلغت (20,000 نخلة) لكن نلاحظ أن هنالك تدني في كميات الإنتاج. جدول (3).

ولو عدنا لإجراء المقارنة للمتغيرات كافة سواء من حيث أعداد أشجار النخيل أو المساحات المشغولة به أو كميات الإنتاج على صعيد القضاء والمحافظة (جدول (4) والشكل رقم (4). نجد أن أعداد النخيل في القضاء شكلت نسبة مقدارها (15,60 %). أما المساحات المشغولة بأشجار النخيل فقد شكلت نسبة مقدارها (20,73 %). وعند التدقيق في بيانات الجداول (3 & 4) والتي نلاحظ فيها زيادة في نسبة أعداد أشجار النخيل في القضاء لهذا العام (2012) بلغت (15,60 %) مقارنة بالعام (2010) التي بلغت (1,35 %) وكذلك زيادة في المساحات المشغولة بالنخيل في القضاء بالنسبة إلى المحافظة والتي بلغت (20,73 %). لا تعني في واقع الحال أن هنالك تطوراً كبيراً في الواقع الزراعي للقضاء سوى ما شكلته الزيادة في أعداد أشجار النخيل، وإنما الحقيقة هي أن هنالك تقلص في قيم المساحات المشغولة بالنخيل في المحافظة مع انخفاض في أعداد أشجار النخيل فيها الأمر الذي يبين أن هنالك فارقاً نسبياً يمكن ملاحظته بين القضاء والمحافظة.

ولكل ما تقدم أن القيم المشار إليها سلفاً تستوقفنا بشكل جدي لأنها تعد قيمةً متدنية على جميع الأصعدة سواء من حيث أعداد النخيل أو المساحات المشغولة به أو كميات الإنتاج. لذا يتوجب علينا معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور مثل هذه النتائج إذ تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية لواقع منطقة الدراسة بجانبها الطبيعي والبشري واللقاءات المباشرة مع المسؤولين المعنيين في القضاء أو المزارعين أصحاب البساتين أن هنالك جملة من العوامل الطبيعية والبشرية التي أدت إلى تدهور الوضع الزراعي في المنطقة سوف نتطرق إليها خلال مراحل البحث اللاحقة.

### **ب - الخضروات ومحاصيل العلف :-**

أن هذا النمط من المحاصيل تتم زراعته إلى جانب أشجار النخيل ولذلك يطلق عليه (بالزراعة البينية Inter Copping). ويتمثل بمحاصيل الخضروات وبعض محاصيل العلف بنوعها (الصيفية والشتوية).

إذ تشير بيانات الجدول (5) أن المساحة المشغولة بالمحاصيل الصيفية لعام (1979) بلغت (4800 دونم) وكميات إنتاج مقدارها (8935 طن) في حين شغلت المحاصيل الشتوية مساحة مقدارها (4880 دونم) وكميات إنتاج بلغت (18950 طن) للعام نفسه. ونود الإشارة إلى أن الزيادة الحاصلة في كميات الإنتاج للمحاصيل الشتوية هي نتيجة لزراعة محصول (الجت) ذو الإنتاجية العالية مقارنة بمحاصيل الخضروات.

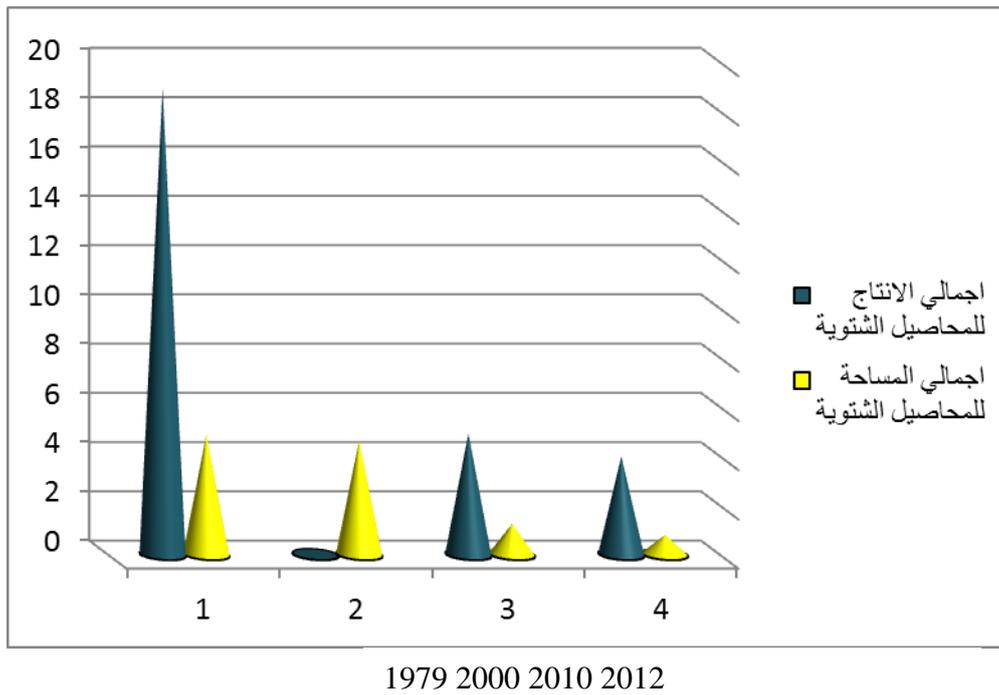
وأشارت بيانات الجدول (5) إلى أن المساحات المشغولة بالمحاصيل الصيفية (الخضروات) في المحافظة قد بلغت (18190 دونم) وكميات الإنتاج بلغت (33121 طن) للعام (1979) وبذلك يشكل القضاء من حيث المساحة وكمية الإنتاج بالمقارنة مع المحافظة نسبة مقدارها (36,8 %، 29,9 %) على التوالي. أنظر شكل (5 أ - ب).

أما في عام (2000) فقد بلغت المساحات المشغولة بالمحاصيل الصيفية والشتوية (8780 دونم) وكميات إنتاج مقدارها (25567.5 طن). وهنا نلاحظ أن حجم المساحات قد تقلصت وكميات الإنتاج قد انخفضت مقارنة بالأعوام التي سبقت عام (2000). وعند مقارنة ذلك مع المساحات المشغولة بالمحافظة وكميات الإنتاج لذات العام نجدها شكلت نسبة مقدارها (4,9 %، 3,8 %) على التوالي. جدول (6).

أنواع المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية والمساحات المشغولة في قضاء أبي الخصيب للفترة من ( 2012 – 1979 )  
جدول ( 5 )

إجمالي الإنتاج الصيفي والشتوي طن	إجمالي المساحة الصيفية والشتوية/دونم	إجمالي الإنتاج/طن	إجمالي المساحة/ دونم	خضر ورقية	قرع عنابي	خيار قثاء	خيار ماء	فلفل	باننجان	باميا	لوبيا	نوع المحصول	محاصيل صيفية	1979
27885	9680	18,950	4,880	2000	120	1000	140	150	500	750	140	المساحة/دونم	محاصيل صيفية	1979
				4000	240	1000	280	150	2000	1125	140	الإنتاج/طن		
25567.5	8780	7,645	4,140		بقلاء	خس	جزر	لهانة	خضر ورقية	جث	طماطة	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2000
				300	300	20	30	130	2500	1500	400	المساحة/دونم		
5930	1760	4,930	1250	خضر ورقية	قرع عنابي	خيار قثاء	خيار ماء	فلفل	باننجان	باميا	لوبيا	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2000
				1700	110	910	115	120	420	640	125	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	3400	220	910	230	120	1680	960	125	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2000
				800	295	10	25	115	2390	1430	375	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	295	295	60	125	690	4780	11440	562,500	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2010
				800	295	60	125	690	4780	11440	562,500	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	خضر ورقية	خيار قثاء	خيار ماء	خيار ماء	فلفل	باننجان	باميا	طماطة	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2010
				265	100	25	10	30	70	70	35	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	530	100	100	100	10	120	140	—	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2010
				800	100	100	100	10	120	140	—	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	خضر ورقية	بقلاء	—	—	—	—	جث	طماطة	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2010
				1600	25	—	—	—	—	3200	105	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	خضر ورقية	خيار قثاء	خيار ماء	خيار ماء	فلفل	باننجان	باميا	—	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2012
				250	80	10	60	2,5	60	60	35	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	500	160	40	40	10	100	120	—	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2012
				400	160	40	40	10	100	120	—	المساحة/دونم		
4930	1235	9,30	435	خضر ورقية	—	—	—	—	—	جث	—	نوع المحصول	محاصيل صيفية	2012
				800	—	—	—	—	—	400	—	المساحة/دونم		

المصدر : - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : -  
1- مديرية زراعة البصرة ، شعبة زراعة أبي الخصيب ، بيانات رقمية ( غير منشورة ) ، 2013 .



شكل (5 - B -)

شكل (5)

اجمالي المساحات المزروعة وكميات الانتاج للمحاصيل الزراعية  
(الصيفية والشتوية) في قضاء ابي الخصيب

المصدر: تم رسم الشكل البياني بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

جدول ( 6 )  
المساحات المزروعة فعلاً وكميات الإنتاج للمحاصيل الزراعية ( الصيفية والشتوية )  
قضاء أبي الخصيب للفترة من ( 1979 - 2012 ) .

النسبة المئوية قضاء / محافظة %	إجمالي الإنتاج ( طن )	النسبة المئوية قضاء / محافظة %	إجمالي المساحة المزروعة ( دونم )	المحاصيل الشتوية		المحاصيل الصيفية		السنة
				كمية الإنتاج ( طن )	المساحة المزروعة ( دونم )	كمية الإنتاج ( طن )	المساحة المزروعة ( دونم )	
% 29.9	93205	% 36.8	26307	60.084	8.117	33121	18.190	1979
% 3.8	669205	% 4.9	180813	352.752	1110758	316.453	69.55	2000
% 5.7	103981	% 1.8	97577	62.077	78.180	41904	19397	2010
% 0.04	111885,2	% 3.6	34096.1	95.142.2	24.463.1	16743	9633	2011

( \* ) لقد استثنينا مساحات وكميات الإنتاج للمحاصيل الصيفية المتمثلة في ( الرز - الذرة الصفراء - الذرة البيضاء ) وكذلك المحاصيل الشتوية المتمثلة في ( الحنطة والشعير ) في هذا الجدول وذلك لأن المحاصيل المذكورة لم يتم زراعتها في القضاء . ولكي تتمكن من إجراء المقارنة بشكل دقيق مع نوعية المحاصيل المزروعة فعلاً في القضاء .

المصدر : - الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : -

1- مديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، الخطة الزراعية للفترة من ( 1979 - 2009 ) .

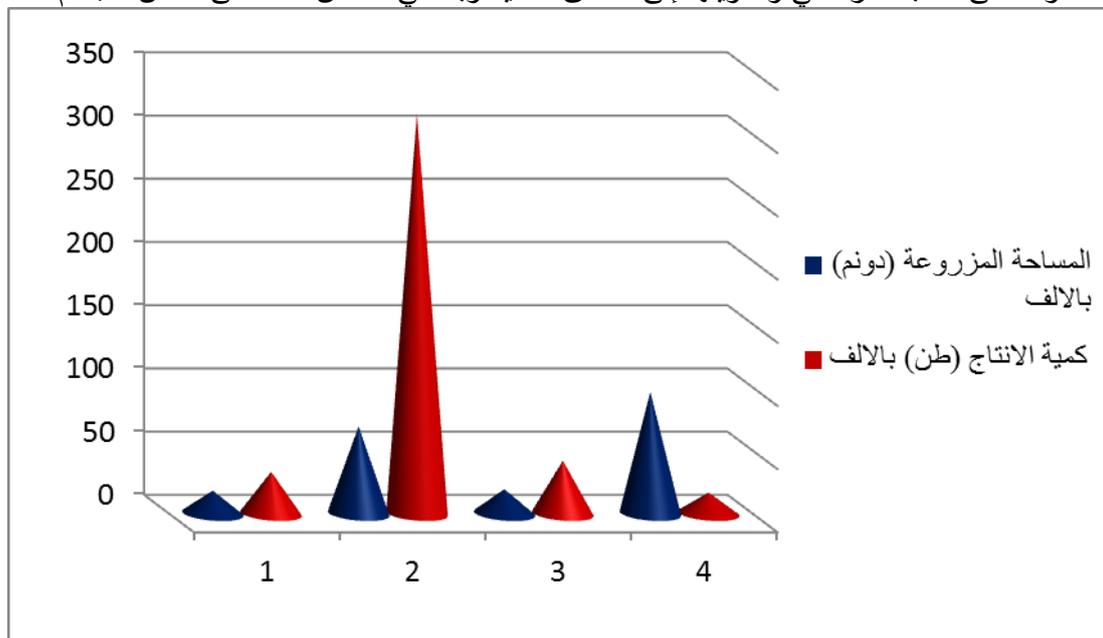
2- مديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات رقمية ( غير منشورة ) ، 2013 .

ملاحظة : - تم استخراج النسب المئوية للمساحات المزروعة وكميات الإنتاج في القضاء والمحافظة بالاعتماد على الجدول ( 5 )

وهنا لا بد من الإشارة إلى نقطة جوهرية مهمة في مسألة تقلص حجم المساحات المزروعة وكميات الإنتاج في القضاء مقارنة مع المحافظة. إذ بالرغم من ظروف الحصار الاقتصادي الذي مرّ به البلد في عام (1991) أي بعد احتلال دولة الكويت من قبل النظام السابق واتجاه الدولة والمواطنين إلى سد النقص الحاصل في المواد الغذائية الأساسية وذلك من خلال استزراع كافة المحاصيل ذات العلاقة بغذاء السكان إلا إننا نجد في ذات الوقت أن القضاء لم ينهض في هذا الميدان وذلك لعدة أسباب منها أن المساحات الكبيرة التي تم تدميرها أثناء الحرب العراقية - الإيرانية وعمليات تجريف التربة وغلق القنوات الإروائية وعدم تطهير الجداول فضلاً عن عدم عودة أغلب العوائل الفلاحية بعد انتهاء الحرب واتجاه أبناؤهم إلى العمل في ميادين أخرى غير الزراعة التي تدر عليهم مردوداً اقتصادياً بشكل يومي الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة واعتبار الأراضي ما هي إلا أماكن للإقامة والسكن فيها وعدم الاعتماد عليها كأساس اقتصادي لإعالة المزارعين.

وفي العام (2010) أي بعد مرور (7) سنوات على سقوط النظام البائد وامتلاك المواطنين لحرياتهم المسلوبة في كافة الأصعدة. لكن يتبين لنا أن الأحوال الزراعية لم تكن تسير نحو الأفضل بل بالعكس. إذ نجد في بيانات الجدولين (5 & 6) أن المساحات الزراعية قد تقلصت بشكل كبير في القضاء لتبلغ (1760) لكلا الموسمين الصيفي والشتوي ولتشكل نسبة مقدارها (1.8%) من المساحة المزروعة في المحافظة لذات العام. أما على صعيد كميات الإنتاج فبالإضافة إلى الأخرى قد انخفضت لتبلغ (5930 طن) ولتشكل نسبة مقدارها (5,7%) من إجمالي إنتاج المحافظة. أنظر الشكل (6).

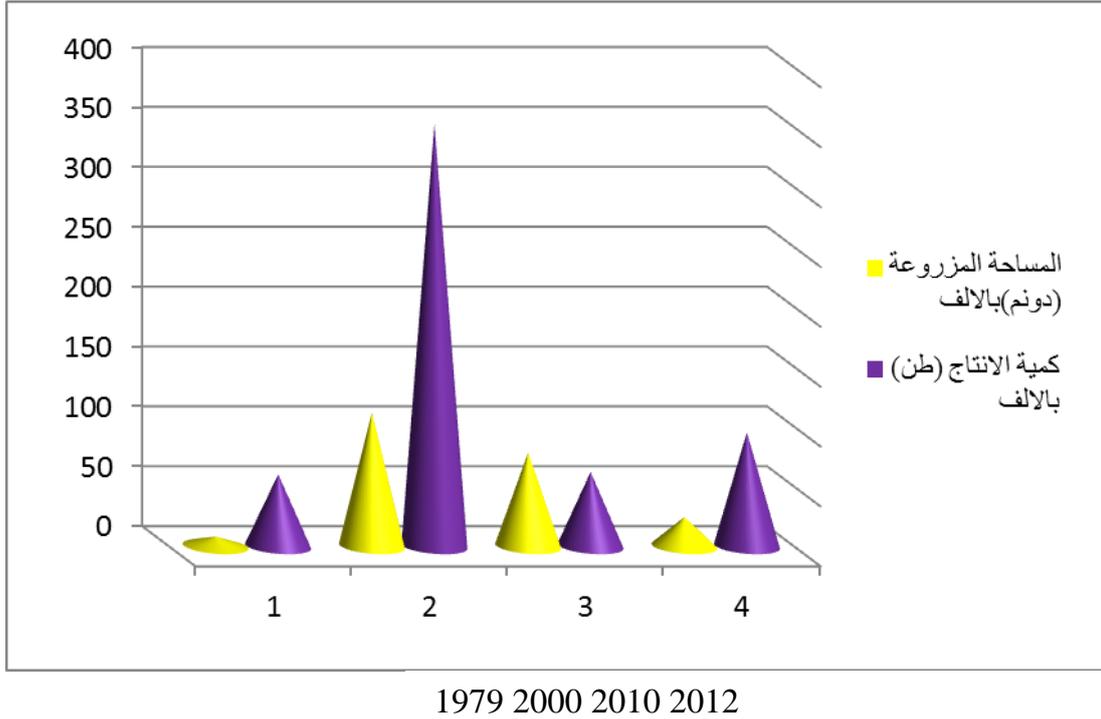
ومن خلال الملاحظات الميدانية في دراسة الواقع الزراعي للمنطقة اتضح لنا أن هنالك جملة من العوامل المتضاربة التي أدت إلى هذه النتائج ومن بينها، أن ما حصل بعد عام (2003) والارتفاع النسبي في مدخولات الأفراد بشكل عام الأمر الذي أدى إلى زيادة مقابلة في عمليات العرض والطلب على أسعار الأراضي لغرض تغيير جنسها من أراضي زراعية إلى أراضي سكنية مما شجع ذلك على اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتهيئتها للبيع للأغراض السكنية مما شكلت بدورها ظاهرة استحواذ على أغلب الأراضي وتحويلها إلى مناطق سكنية وبالتالي انعكس ذلك على تقلص حجم



1979 2000 2010 2012

شكل (A - 6)

المحاصيل الصيفية



شكل (B - 6)  
المحاصيل الشتوية  
شكل (6)

المساحات المزروعة وكميات الانتاج للمحاصيل الزراعية (الصيفية والشتوية) في محافظة البصرة مقارنة مع قضاء ابي الخصيب للفترة من (1979 - 2012)

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (5 & 6)  
المساحات المزروعة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن مشكلة ارتفاع قيم الملوحة لمياه الري التي تعرضت لها المحافظة بشكل عام والقضاء بشكل خاص منذ عام (2008) وذلك بقيام جمهورية إيران الإسلامية بغلق مياه نهر الكارون الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مناسيب مياه الخليج العربي المالحة ودخولها نهر شط العرب أثناء عمليات المد مما أدى ذلك إلى زيادة قيم الملوحة في الترب. إذ بلغت قيم التوصيل الكهربائي (EC) عند العمق الأول (0 - 30 cm)، (30.1 dsm / m) وفي العمق الثاني (31.60 cm) بلغت (26.8 dsm / m) في حين بلغت عند العمق الثالث (61- 90 cm)، (10.79 dsm / m). (روى عبد الكريم / 2011 - P. 129) هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع قيم الملوحة (EC) للمياه التي تروى بها البساتين والتي بلغ معدلها (6.56 dsm / m) انظر جدول (7).  
إذ تشير بيانات الجدول (7) أن قيم الملوحة (EC) لمياه نهر شط العرب قد سجلت لها أعلى ارتفاعاً خلال الأشهر (ت<sup>1</sup>، ت<sup>2</sup>، ك<sup>1</sup>) وفي واقع الحال تعتبر هذه الأشهر ضمن الفصل المطير الذي يفترض أن تنخفض فيه قيم ملوحة المياه. ولكن حصل عكس ذلك بسبب دخول مياه الخليج العربي المالحة أثناء عمليات المد إلى نهر شط العرب وارتفاع مناسيبها نتيجة لغلق جمهورية إيران الإسلامية نهر الكارون الذي يزود شط العرب بكميات كبيرة من المياه العذبة. الأمر الذي تسبب في زيادة نسب الملوحة في مياه شط العرب. وأدى ذلك بالنتيجة إلى جفاف وموت أعداد كبيرة من الأشجار ناهيك عن عدم إمكانية زراعة أي محصول زراعي يمكنه مقاومة نسب الملوحة المرتفعة التي بلغ معدلها السنوي (6.56 dsm / m) لذلك تصنف ذات ملوحة عالية جداً انظر جدول (8).

جدول ( 7 )  
قيم التوصيل الكهربائي ( EC ) لملوحة مياه نهر شط العرب ( 2010 – 2011 )

الأشهر	1 ت	2 ت	1 ك	2 ك	شباط	آذار	نيسان	مايس	حزيران	تموز	أب	أيلول
EC/dsm/m	10.62	10.8	8.44	3.83	2.82	2.44	2.26	2.44	2.45	3.49	6.89	6.85
المعدل السنوي	6.56											

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-  
1- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، القسم الفني ، بيانات غير منشورة ، 2011 .

**جدول (8)**  
**تصنيف مختبر الملوحة الأمريكي لمياه الري**

ت	نوعية المياه	التوصيل الكهربائي dsm / m / (EC)
١-	مياه ذات ملوحة قليلة (C1)	أقل من 0,25
٢-	مياه ذات ملوحة متوسطة (C2)	0,75 – 0,26
٣-	مياه ذات ملوحة عالية (C3)	2,25 – 0,75
٤-	مياه ذات ملوحة عالية جداً (C4)	أكثر من 2,25

المصدر: - أكرم عثمان إسماعيل، تأثير التركيب الأيوني والأيون المزدوج في مياه الري على التربة والنبات، كلية الزراعة، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة). P. 35- 1992  
كذلك أنظر: -

USDA , Agriculture Hand book 1954. -

وبالعودة إلى بيانات الجدول (5) لغرض قراءة نتائج قيم المساحات والمحاصيل المزروعة للعام (2012) يتضح لنا أن حجم المساحات المزروعة بلغت (1235 دونم) وبكميات إنتاج مقدارها (4930 طن) وعند مقارنتها مع المساحات المزروعة في المحافظة وكميات الإنتاج لذات العام، جدول (6) نجد أن نسبة المساحة المزروعة في القضاء تشكل (3,6 %) من المساحة المزروعة بالمحافظة وبنسبة (0,04 %) من إجمالي الإنتاج للمحافظة. أنظر الشكل (6).

وهذا يعني أن هنالك عوامل مستمرة تعمل على تناقص حجم المساحات المزروعة وبالتالي انعكاس ذلك على قيم الإنتاج الزراعي. مما يدل على أن الظروف الطبيعية والبشرية التي أسلفنا عنها لا زالت قائمة وتؤثر بشكل مباشر على انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها. الأمر الذي يتطلب من الدولة إيجاد الحلول الناجعة للحد من هذه الظاهرة.

بعد أن تمكنا من دراسة الواقع الزراعي عبر الدراسة الميدانية وباستخدام المنهج الكمي الذي يعتمد على حجم المساحات المزروعة وقيم الإنتاج الزراعي من خلال إعداد وتهيئة الجداول والرسوم البيانية للفترة المدروسة لا بد لنا أن نشخص أهم المشاكل والمعوقات التي تسببت في تدهور الوضع الزراعي في القضاء وذلك من أجل وضع الخطوات العلمية الصحيحة لمعالجة تلك المشاكل.

### المشاكل والمعوقات التي تواجه إعادة تأهيل الأراضي الزراعية: -

- ١ - وجود المخلفات الحربية التي تعود إلى الحرب العراقية الإيرانية والمتمثلة بالسواتر الترابية وخصوصاً على ضفاف نهر شط العرب والتي لا تزال ماثلة للعيان للوقت الحاضر.
- ٢ - هجرة الكثير من السكان خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية وعدم عودتهم لحد الآن وذلك لحصولهم على فرص عمل أخرى أو وظائف معينة، الأمر الذي نشأ عنه قلة الأيدي العاملة الزراعية.
- ٣ - استيطان بعض أراضي القضاء من قبل مربي الجاموس (المعدان) منذ فترة الحرب العراقية - الإيرانية ولحد الآن لأن بعض الأراضي تعد بيئات ملائمة لهذا النوع من النشاط وذلك لانتشار نباتات القصب البردي والمستنقعات الضحلة التي حلت محل الأراضي الزراعية ولا سيما في ناحية السبية على وجه الخصوص.
- ٤ - ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وخصوصاً بعد سقوط النظام البائد عام (2003) وذلك بسبب ارتفاع دخل الفرد وزيادة نسب العرض لأسعار الأراضي واستخدامها لأغراض سكنية.
- ٥ - انتشار ظاهرة الملوحة للتربة والمياه الأمر الذي أدى إلى عدم ممارسة الزراعة فيها وعزوف الفلاحين عن زراعتها.

- ٦ - انتشار الأعشاب النهرية كالقصب والبردي والشمبلان في معظم الأنهار مما أدى إلى إعاقة حركة مياه المد والجزر.
- ٧ - عدم تنظيف أو تطهير نهر شط العرب منذ عام 1980 سبب مشكلة عدم وصول المياه بصورة صحيحة خلال عمليتي المد والجزر وجعل جريانها بطيئاً الأمر الذي ترتب عليه عدم دخول المياه إلى الأنهار الرئيسية والفرعية.
- ٨ - ارتفاع أسعار المستلزمات والآلات الزراعية في السوق المحلية وعدم وجود أسواق لتصريف الإنتاج فضلاً عن ازدياد تكاليف جني الثمار وخصوصاً (النخيل) بما لا يتناسب والمردود المالي، مما سبب إهمالها وعدم العناية فيها.

### المقترحات والتوصيات:

- ١ - إزالة كافة المخلفات الحربية والسواتر وتسوية الأراضي من قبل الدوائر المختصة لأن تكاليف ذلك تكون باهظة على كاهل المزارعين.
- ٢ - توفير الخدمات (ماء - كهرباء) وخدمات أخرى تكون عاملاً مشجعاً على عودة المزارعين لأراضيهم .
- ٣ - الحد من ظاهرة التوسع العمراني وتجريف الأراضي وقطع أشجار النخيل وذلك من خلال إصدار تشريعات قانونية رادعة لأصحاب الأراضي من أجل المحافظة على هذا المورد الطبيعي الذي يشكل مصدراً أساسياً تعتمد عليه الحياة ألا وهو الغذاء.
- ٤ - إيجاد أفضل السبل لمعالجة ملوحة المياه وذلك من خلال إنشاء محطات تحلية عملاقة مماثلة لما هي عليه في دول الخليج العربي. فضلاً عن استصلاح التربة المتأثرة بالملوحة.
- ٥ - التطهير الكامل لنهر شط العرب وكافة الأنهر في قضاء أبي الخصب وفقاً للضوابط والتقنيات الفنية العالية الجودة. ويفضل إنشاء دائرة خاصة تتحمل كافة المسؤولية عن هذا المشروع.
- ٦ - تقديم الدعم للفلاحين من خلال تقديم السلف والقروض من قبل الدولة.
- ٧ - تقوم الدوائر ذات العلاقة بتوفير المستلزمات والآلات الزراعية للفلاحين وبأسعار مدعومة من قبل الدولة.
- ٨ - تعزيز دور الإرشاد الزراعي من خلال إعداد حملات توعية من أجل تثقيف المزارعين وتعليمهم على كيفية استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في الزراعة، فضلاً عن تشجيعهم على استخدام زراعة الأنسجة الحديثة بالنسبة للنخيل.
- ٩ - تشجيع الاستثمارات الزراعية من خلال القروض والمنح والاستعانة بالخبرات المحلية أولاً ثم استخدام الاستثمارات الأجنبية بعلاقة متوازنة لا تفقد الفلاحين السيادة على الأرض.
- ١٠ - إيجاد منافذ تسويق حكومية أو مختلطة أو قطاع خاص للمنتجات الزراعية عامة والتمور بشكل خاص.
- ١١ - تقوية العلاقات المتبادلة بين جامعة البصرة والمراكز البحثية والإرشادية.

### الخلاصة The Summary:

- أوضحت الدراسة أن قضاء أبي الخصب كان يتمتع بمكانة معنوية عالية من حيث حجم المساحات المزروعة وأعداد أشجار النخيل والمحاصيل الزراعية الأخرى قبل قيام الحرب العراقية - الإيرانية عام (1980).
- يعتمد القضاء في عمليات الإرواء للأراضي الزراعية على نظام يكاد يكون الفريد من نوعه في العالم إذ تروى أراضيها بمياه (المد) من نهر شط العرب عبر الجداول والقنوات الإروائية المتوغلّة إلى عمق الأراضي الزراعية. وأثناء عملية (الجزر) تستخدم ذات القنوات كقنوات للبلز وهذه حالة فريدة من نوعها.

- بينت الدراسة أن القضاء يحتوي على مجموعة من المقاطعات تبلغ (62) مقاطعة في مركز القضاء و (19) مقاطعة في ناحية السببية.
- تبين من الدراسة أن مساحة الأراضي المشغولة بالنخيل بلغت في عام (1979) ما مقداره (40 ألف دونم) من إجمالي المساحة الصالحة والبالغة (60 ألف دونم).
- اتضح أن أعداد أشجار النخيل بلغ في عام (1979)، (2 مليون نخلة) وشغل مساحة مقدارها (40 ألف دونم). وبكميات إنتاج بلغت (750 ألف طن).
- انخفضت أعداد أشجار النخيل في العام (2012) إلى (820 ألف نخلة). وتقلصت المساحة المزروعة إلى (20 ألف دونم) وبكميات إنتاج بلغت (15 ألف طن).
- اتضح أن المساحات المزروعة بمحاصيل الخضروات والعلف قد تقلصت في العام (2012) إذ بلغ إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية والشتوية ما مقداره (1235 دونم) وبكميات إنتاج بلغت (4930 طن).
- بينت الدراسة ارتفاع قيم التوصيل الكهربائي (EC) في التربة قد ازدادت عند العمق الأول (30 – 0 cm) لتبلغ (30,1 dsm / m) وعند العمق الثاني (31 – 60 cm) قد بلغت (26,8 dsm / m) في حين بلغت عند العمق الثالث (61 – 90 cm)، (10,79 dsm / m).
- أوضحت الدراسة ارتفاع قيم ملوحة مياه الري لنهر شط العرب وكمعدل سنوي عام قد بلغت (6,56 dsm / m).
- اتضح من الدراسة أن هنالك مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية قد تضافرت من أجل الوصول إلى تدهور الحالة الزراعية في القضاء والتي تمثلت في النتائج التي ترسبت من خلال الحرب العراقية – الإيرانية وجعل القضاء ساحة لإدارة العمليات العسكرية التي عملت بدورها على تجريف التربة وقطع وإزالة أشجار النخيل والمحاصيل الأخرى، فضلاً عن عمل السواتر والسداد الترابية التي حالت دون وصول مياه نهر شط العرب إلى الجداول والقنوات الإروائية، فضلاً عن تهجير سكان القضاء إلى مناطق أخرى من المحافظة والذين دمرت الحرب بيوتهم ومزارعهم. الأمر الذي أدى إلى عدم عودة الكثير منهم عند انتهاء فترة الحرب، مما ترك الأراضي بوراً.
- تبين من الدراسة أن الفترة التي أعقبت سقوط النظام البائد أدت إلى اجتياح التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وتحويل جنس تلك الأراضي إلى مناطق سكنية بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وزيادة دخل المواطن.
- أوضحت الدراسة أن ارتفاع قيم التوصيل الكهربائي (EC) سواء للتربة أو مياه الري كان نتيجة لقطع جمهورية إيران الإسلامية إلى مياه نهر الكارون الذي كان يغذي نهر شط العرب بالمياه العذبة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع منسوب مياه الخليج العربي العالية الملوحة جداً وتوغلها إلى مدينتي بعيدة من نهر شط العرب مما تسبب في زيادة نسب تركيز الأملاح في مياه الري وبالتالي أدى إلى تملح الترب وكان من نتيجة ذلك موت وهلاك العديد من الأشجار والمحاصيل الزراعية وبالتالي عدم تمكن المزارعين من زراعة الأراضي.

## الهوامش والمصادر

- (\*) تتكون محافظة البصرة إدارياً من (7) أفضية هي (البصرة – القرنة – المدينة – شط العرب – الزبير – أبي الخصيب – الفاو).
- 1 – Buring. Soils and Soil Condition in Iraq. Baghda , 1960. P. 30.
- 2 – نصر عبد السجاد الموسوي، التباين المكاني لخصائص ترب محافظة البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 2005.
- 3 – رباب عبد المجيد حميد الكصوان، استخدام الطرائق التقليدية ونظم المعلومات الجغرافية في إعداد الخرائط الاستنتاجية لمحافظة البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2009.

- 4- ابتسام كاطع خاجي اللامي، تحليل جغرافي للإمكانات الزراعية في قضاء أبي الخصيب وآفاقه المستقبلية، كلية التربية، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2002.
  - 5- ابتسام كاطع خاجي اللامي، مصدر سابق. 2002.
  - 6- مديرية زراعة البصرة، شعبة زراعة أبي الخصيب، بيانات رقمية (غير منشورة)، 2013.
  - 7- مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، الخطة الزراعية لمديرية زراعة البصرة، بيانات رقمية (غير منشورة). 2013.
  - 8- مديرية زراعة البصرة، شعبة زراعة أبي الخصيب، بيانات رقمية (غير منشورة)، 2013.
  - 9- مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، الخطة الزراعية للفترة من (1979 - 2009). بيانات رقمية (غير منشورة).
  - 10- روى عبد الكريم شاكر، التحليل الجغرافي لطرائق صيانة ترب الإقليم الشرقي من محافظة البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2011.
  - 11- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة، القسم الفني، (بيانات غير منشورة) 2011.
  - 12- أكرم عثمان إسماعيل، تأثير التركيب الأيوني والأيون المزدوج في مياه الري على التربة والنبات، كلية الزراعة، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، 1992.
- 13 - USDA , Agriculture Hand book , 1954.

## **Agricultural reality of AbulKhasib district between (1979 – 2012)**

### **A comparative study in agricultural geography**

**This research aims to study the agricultural status of Abulkhasib District on temporal and spatial dimensions. With respect to the first: Comparing the agricultural situation before the Iraqi-Iranian War which were thriving. Then took rise gradually slow till 2003. Finally, since the change of government to the present time, in terms of crop types, their production, and the cultivated areas.**

**As for the spatial situation: the study focus on the geographical elements, viz. natural and human factors that influences the cultivated areas and their production.**

**The research showed that the agricultural areas are irrigated by tide and ebb water which takes place in Shatt Alarb and intervention these areas through unique canals net. The arable lands were (60000) and the cultivated areas formed 75% of them, the date palms a total of (2000000) and the production was (750000) ton of the dates before the War. As for the current situation, the deterioration is continuing. Thus the date palms total of (820000) and the cultivated areas are shrunk to (200000) donem, and the dates total of (15000) ton.**

**These findings was due to the following factors:**

- Farmers migration due to the War.**
- Increasing of soil salinity.**
- High irrigation water salinity.**
- Urban sprawl on the agricultural lands.**
- Impacts of the military operations on cultivated areas.**

